الترجمة وتأويل النص القرآني

د/عبدالجليل منقور

أستاذ علم الدلالة /جامعة سيدي بلعباس

تمهيد : 1- **خصائص اللغة في النص القرآني:**

إن النص القرآني ، نص معجز في لغته وأنساقه ،والإعجاز قد تأتّاه من خلال منطق المقابلة بين تصريفه للمفاهيم وتسميته للعوالم الدلالية على مختلف تشكلاتها ، وبين نموذج اللغة كما نضجت وتبدت عند العرب الأوائل الذين عاصروا نزول آيات القرآن الكريم وعجبوا لهذا التصريف القريب من تصريفهم والبعيد عنه أيضا ،الآخذ بنفس المعجم المفرداتي الذي ألفوه والمختلف في نسقه ونظمه ، وهذا التصريف المختلف المنتج للإعجاز ،هو محمول موضوعه اللغة في مختلف مستوياتها التعبيرية ، ولما كانت اللغة معدودة محدودة ، والدلالة متّسعة ممدودة ،كان اللجوء إلى توليد أنساق متجددة تتناسب وتجدد المعنى واتساع الدلالة ، فكان المجاز أهم ما جعل اللغة تتخطى حاجز القصور عن التعبير عن عالم الدلالة المتنامي واللامحدود ، وبقدر ما حلّ المجاز بصوره المتعددة إشكالية التعبير عن المعنى ، بقدر ما طرح معضلة فهم النص حينما تتشابك علاقاته التركيبية ، وتتماثل بناء التعبيرية إلى درجة أن يصبح السياق اللغوي للنص حمّال أوجه ، ويستقرّ المعنى في قعر النص لا يمكن أن يصل إليه القارئ إلا إذا أخذ بكلّ القرائن الداخلية والخارجية من أجل ترجيح تأويل دلالي واحد من ضمن دلالات متزاحمة تتبدى من خلال سطح النص ،وإذا كان هذا التصريف المعقد للمعنى على مستوى اللغة الواحدة ، فإن الأمر سيزداد إشكالا إذا ما رمنا نقل المعنى المرجح والمؤوّل إلى لغة أخرى لها أنساقها الخاصة ولها نحوها التعبيري المتميز ، وتصريفها الدلالي المختلف .

2- **النص والترجمة :**

ونقل المعنى يمر حتما عبر مراحل مرتبة بدءا بلحظه داخل النص المترجم منه ، ومختلف العلائق التي تشكل وجوده الحقيقي كمعطى دلالي ،ذلك أن المعنى في واقع التخاطب اللغوي يمكن أن ينفتح على ثلاثة إمكانات تأويلية : فعلاقته بالمنظومة الاجتماعية التي يحيى في وسطها علاقة دلالية ، وعلاقته بالمستعمل ،أو الموظف المباشر له، علاقة وظيفية ، بينما علاقته بالمنظومة اللغوية ،وبالعوالم الدلالية على وجه الخصوص علاقة تركيبية،وبعد هذه المرحلة ينظر إلى وفرة الرصيد المعجمي في اللغة المترجم إليها ، ذلك أن قلة أو محدودية الوحدات اللغوية التي تقابل أو من المفترض أن تقابل وحدات النص الأول ، سيجعل عملية نقل المعاني من لغة إلى أخرى في غاية العسر و هو ما سينجر عنه محاولة البحث في اللغة الثانية عن الوحدات اللغوية البديلة والمجاورة التي لا تستطيع أن تحمل المعنى بأمانة وأن تتمثله تمثلا دقيقا ، إذن النظر إلى غزارة الرصيد المعجمي- خاصة في اللغة المنقول إليها أمر ضروري حتى تتم عملية الترجمة في صورة مكتملة .

ثم إن هناك ما يوقع فعل الترجمة في حرج منهجي وأسلوبي كبير ، ذلك أن ثمة معطيات فوق لغوية لاتحملها وحدات اللغة المتراصفة على شكل أنساق تعبيرية ، بل تلمح فوق الأنساق وهي تعود بالأساس إلى تلك العلاقة التي تتشكل بين المجتمع واللغة ، وهو ما يسمى بالقيم التعبيرية أو القيم الأسلوبية ، فقد يجعلك وصف لغوي لحالة سلوكية معينة تضحك أو تبتسم بينما قد لايحمل الوصف نفسه باللغة المنقول إليها أي علامات أو قيم تدعو القارئ إلى الضحك أو الابتسام ...

هذه القيم الأسلوبية شديدة الصلة بالتركيبة النفسية للمجتمع ، والذي يجعل لغته انعكاسا صادقا لكل نبضاته ومواقفه من الوجود والكون والإنسان . كما تلح علينا خصائص أخرى لها صلة بالقيم الاجتماعية ونعني بها الخصائص الجمالية في اللغة المترجم منها أو إليها ، فإن كانت الخصائص الجمالية تعد هامشا ثانويا في اعتقاد من يريد أن يضطلع بمهمة الترجمة ،فإنا نراها تقع في صميم تلك المهمة ، فاللغة الأدبية كما وصفها أحد النقاد كالزجاج المعشق تحيل إلى المعنى وتحيل إلى نفسها في الوقت ذاته : بمعنى أن البعد الوظيفي والبعد الجمالي كليهما يتعالقان من أجل إيضاح الدلالة في عمقها ودقتها . فالمفردة المعجمية حينما ترد في نسق أسلوبي وجمالي لا تنتهي دلالتها بمجرد تحديد مرجعها

الإحالي ، بل إن موقعيتها ضمن هذا النسق يوحي بأبعاد حضارية أو اجتماعية عميقة قد تقصر الترجمة عن إدراكها ،وبالتالي تفقد النص المترجم منه والنص المترجم إليه كليهما صورة البعد الوظيفي الذي من أجله وضعت الترجمة. ثم إن إدراك خصوصية اللغة المترجم إليها لايعني أن الترجمة ستسلك المنهج الصحيح في النقل والتعبير ، بل إن هناك جهدا آخر هو الذي يحدد النهاية الطبيعية لعملية الترجمة حينما يتم التعبير بأمانة ودقة وعمق عن المعاني المراد ترجمتها ويحترم في الوقت ذاته الخاصية الجمالية للغة لأنها تمثل في الأخير جزء من المعنى الكلي الشامل يقول أحد المشتغلين في حقل الترجمة :(**المترجم يتنازعه المعنى والمبنى ؛ فحينما يسعى إلى مضاهاة النص الأصلي في خصائصه الأسلوبية ، عرضة للتضحية بكثير من المعنى ، بينما غالبا ما يكون الالتصاق الشديد الحرفي بالمحتوى ضياع كبير للسمة الأسلوبية**). (1)

وقد تستعين بسياقات غير لغوية لإيضاح المعنى الغائر في النص المراد ترجمته ، وذلك في سعي المترجم لممارسة فعل الفهم والإفهام على المستوى النسقي والمستوى المضموني ،يقول أحد خبراء الترجمة في سياق توصيف عملي لفعل الترجمة : (**تقوم الترجمة في جوهرها على ركنين أساسيين هما الفهم في اللغة المترجم منها والإفهام في اللغة المترجم إليها ، ويجب أن يعتبر النص المترجم مستقل الذات وأن يكون في مقدور المترجم أن يجيب على الأسئلة التالية : ماذا قيل في اللغة المترجم منها وكيف يقال في اللغة المترجم إليها .**) (2) إن في جواب ماذا قيل بحث عن المعنى والدلالة في عمقهما ووضوحهما ، وفي جواب كيف يقال بحث عن الأسلوب الصحيح والسليم في نقل ذلك المعنى وتلك الدلالة إلى القارئ .وفي اعتقادي أنه إذا كانت العملية الأولى (عملية الفهم) تتسم بالذاتية والاعتماد على القدرات الكامنة في ثقافة المترجم ، وهي شروط لاتعدم في كثير من المشتغلين في ميدان الترجمة ، فإن العملية الثانية (عملية الإفهام) يغلب عليها طابع الإلمام بخصوصية اللغة المترجم إليها وطاقتها الكامنة في التعبير عن دقائق المعاني ، واحترام طبيعة تلقي المعنى عند القراء ، ولذلك فالترجمة في مرحلة الفهم – في الغالب – ذات طابع فردي أما في مرحلة الإفهام فهي ذات طابع اجتماعي ، وهاتان المرحلتان تتوزعهما مراحل فرعية قد حصرها الكاتبان (ديلر و كورنليوس) في سياق

تشريحهما لعملية الترجمة(3) من بدايتها الفعلية إلى نهايتها في ست خطوات على الشكل الآتي :

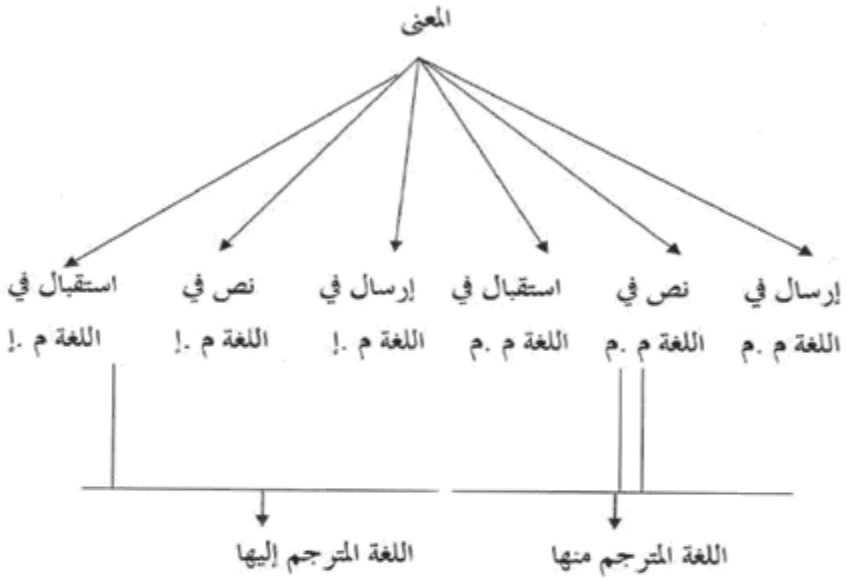

فالترجمة إذن عبارة عن إدراك معنى في نص اللغة المترجم منها ، وفهمه وتلقيه بكل خصوصيات التلقي والاستيعاب ثم اختيار قناة إيصالية ذات كفاءة عالية من تقنيات النقل والتحويل في اللغة المترجم إليها وانتهاء بعملية الصياغة والتعبير الدالين بكل أشكالهما النسقية والشكلية .

3- **ضوابط الترجمة :**

إن الاختلاف في الطرائق التي تنقل المعنى من لغة إلى أخرى ، وتعدد المراحل وتفاوتها بين عملية ترجمة وأخرى من نص إلى آخر ، قد قاد إلى ضرورة وضع ضوابط محددة لفعل

الترجمة و هي عبارة عن أسئلة ذاتية يلقيها المترجم على نفسه حين يهم بترجمة نص من لغة إلى أخرى وقد حصرت في سبعة أسئلة: هل المعنى دقيق وواضح إجمالا وتفصيلا .

1- هل اللغة المترجم إليها اصطلاحية ، واستعمالاتها صحيحة .
2- هل احترمت الأصوات فوق المقطعية التي ترافق إيحاءات المعنى كالنبر والتنغيم
3- هل روعي السياق العام الذي قيل في إطاره النص
4- هل عولجت التلميحات الأدبية الخاصة بطبيعة الممارسة اللغوية في بيئة النص .
5- هل أدركت النصوص الأخرى التي لم تقلها لغة النص المراد ترجمته .
6- هل اللغة التي استقر عندها النص المترجم قد استطاعت أن تحمل معانيه كاملة

هل تناسب ترجمة النص متطلبات المتلقي أو هي مكيفة لتلبي حاجياته المعرفية والعلمية.(4)

وقد تلتبس عملية الترجمة بعمليات أخرى تماثلها وتختلف عنها باختلاف الإجراءات المتبعة فهناك النقل وهو مصطلح ذو حمولة تراثية ، وينقسم بحسب استراتجية الترجمة إلى أربعة أقسام وهي :التحويل والتعريب والتوليد أو وضع المصطلح ،ثم التلخيص .

فالمترجم يعمل تحت سلطة علمية محكومة بأدبيات مهنية تملي عليه (عدم الخروج عن عناصر النص الدلالية إذا كانت المسؤولية تقع على صاحب النص الأصلي . فالمترجم يجب عندئذ أن يتقيّد بما جاء فيه ولا يقول شيئا مختلفا على لسانه .) (5)

وإذا لم يتقيّد المترجم بتلك الأدبيات لضرورة موضوعية ذات أبعاد استراتجية واضحة فيكون حينئذ ناقلا لا مترجما لأنه لم يحترم في النص لوازمه الأسلوبية وأبعاده التأثيرية، وأطلق من حريته في التصرف في المعنى والمبنى أوفي أحدهما ويعدّه بعض العلماء ضربا من ضروب التأليف ، إذ تتوقف عملية الترجمة حينما (يخرج المترجم عن نطاق النص الأصلي وشكله إذ يزيد فيه ما يزيد به على المعنى أوينقص منه)(6)

ومن أقسام النقل – التحويل – وهو تصرف الناقل في المعنى واللفظ ويكون بالاختزال والإسقاط والإسهاب والتحديث والإبداع ويهدف التحويل إلى إعادة إقامة التوازن البلاغي الذي يختل مع الترجمة .

أما التعريب فهو نقل المعارف والعلوم من لغة إلى اللغة العربية والتعبير عن ذلك بالأساليب الصحيحة لحفظ خصائصها، والبحث في مصادرها عن المقابل اللفظي والمعجمي للألفاظ الوافدة المتعلقة بأحث المراجع .

والقسم الثالث من أقسام النقل هو التلخيص الذي يعد من عمليات الترجمة الصعبة إذ يعتمد على قدرة الناقل في تلخيص مضمون النص في صياغة جديدة مع الحفاظ على المعنى إجمالا ، وقد اتبعها النقلة العرب في التراث العربي حينما استخلصوا المهم من كتابات اليونانيين .

أما التوليد أو وضع المصطلح فيتعلق بنقل مفاهيم مصطلحية من لغة إلى أخرى، دون التقيد أحيانا بالصيغة المصطلحية الأصلية وذلك بالرجوع إلى السياق العام الذي برز فيه المصطلح المراد ترجمته ، وقد اتبع كثير من النقلة في التراث العربي هذا الأسلوب مثل حنين بن اسحاق الذي كان يسقط في نقله من علوم اليونان ومعارفه كل ما يتعارض وفكرة التوحيد عند المسلمين ،وكان يبدل أعلام الوثنية عند اليونان الإله الواحد وكذلك اشتهر في ميدان النقل التحويلي عبد الله بن المقفع ويعقوب بن اسحاق الكندي ويحيى بن عدي وغيرهم كثير ، وقد يكون النقل أوضح وأيسر للفهم في اللغة الهدف منها في اللغة المنطلق ، مع تبويب وترتيب للمادة وقد مثل لذلك بكتابات جالينوس اليوناني وكتابات ابن سينا .

كما تفرض الخصائص الشكلية للنص المراد ترجمته طريقة نقله والمراحل الواجب احترامها فمثلا نص المقامات لايستقيم معه إلا النقل ، كما تفرض بعض نصوص الشعر هوامش للشرح .

أما القرآن الكريم فلا يصلح معه النقل وإنما تترجم معانيه مع تصرف في المبنى قدر الإمكان ، وهذا التصرف تحكمه مرحلتان :

- الترجمة الحرفية الخام ،يحافظ فيها النص المترجم على كل عناصر المعنى ونسبة كبرى من نسقه وشكله .

- الترجمة من لغة الهدف : وتتعلق بمراجعة الترجمة الحرفية سواء على مستوى التركيب أو الصياغة ، أو المجاز أو التأويل مع التقيد الصارم بكل المعاني الواردة في النص المترجم .

ولعل التأويل يعد مرحلة من مراحل الترجمة أوالنقل لكنه في اللغة ذاتها وهو ارتقاء باللفظ داخل السياق من مستوى دلالي سطحي أو أوّلي إلى مستوى دلالي عميق ، وعندما يأتي المترجم قصد نقل المعنى إلى لغة أخرى يزداد المر تعقيدا لأن ثمة معطيات فوق لغوية يراعيها المترجم مثل مقصدية صاحب الخطاب ، وموقعية المعنى المؤوّل من ثقافة المتلقي للنص في اللغة الهدف ، وغير تلك المسائل المتعلقة بالتأويل وترجمة النص انطلاقا من شروحه المتعددة المذاهب.

4— النص القرآني والتأويل:

لقد وضع الأصوليون ضوابط دقيقة لتحقيق وظيفية الخطاب ، فحاجة اللغة إلى بيان لا تعود إلى المخاطِب فحسب ،بل إلى قدرة المتلقي على تفكيك رسالة الخطاب ولذلك عدّ الآمدي(سيف الدين)المتوفى سنة 631 هـ الخطاب المجمل غير صالح لنقل الرسالة ،لأنّه بمثابة لغة لا تخصّ إلا المتكلّم، وبالتالي انتفت منه الفائدة من الإبلاغ يشرح ذلك الآمدي فيقول :«إنّه لا فرق بين الخطاب باللفظ المجمل الذي لا يُعرف له مدلول ،وبين الخطاب بلغة يضعها المخاطِب مع نفسه من غير بيان، إنّما المقصود من الخطاب إنما هو التفاهم ،والمجمل الذي لا يُعرف مدلوله من غير بيان له في الحال لا يحصل منه التفاهم، فلا يكون مفيدا ومالا فائدة فيه لا تحسن المخاطبة به لكونه لغواً»7

إنّ التأويل قاد الأصوليين إلى اعتبار القصد أولى من دلالة اللفظ، وذلك بناء على ما تملكه لغة الخطاب القرآني من إمكانات تعبيرية تشير إلى المعنى القصدي ولا تحدّده .وتبسط القرائن النسقية والسياقية، ولا تُعيّن الآليات الوسيطة .يبقى مناط الكشف عن مقصدية الخطاب إعمال العقل وتقليب النظر في المعنى المعطى والمعنى الخفي، إذ قد يكون المعنى حيث يُعتقد أن لا معنى يقول أحمد الحصري حول هذه الفكرة:«إنّ دلالة الكلام على المعنى الذي هو مناط الحكم باعتبار النظم على ثلاث مراتب :أحدها أن يدلّ على المعنى ،ويكون ذلك المعنى هو المقصود...، والثانية أن يدلّ على المعنى ولا يكون مقصودا أصليا فيه...،والثالثة أن يدل على معنى هو من لوازم مدلول اللفظ وموضوعه»8.إذن قد يُطلق اللفظ في الخطاب ليدلّ على معنى قصدي من أجله سيق اللفظ، ويعمل الخطاب بأنساقه الداخلية والخارجية على صرف اللفظ إلى دلالته الظاهرة ،ويتعلّق الأمر بالنسبة للنص القرآني

بالآيات المحكمة التي يتّسم خطابها بالتفصيل في الجزئيات حتى لا يفتحُ اللفظُ المسوق على التأويل وتعدد المعاني .كما يطلق اللفظ ،ليدلّ على معنى غير معطى إنما هو مستنبط لا يخرج عن حقل الدلالة الظاهرة، لكنه امتداد لها ومتضمّن فيها ومقصود باللفظ من دونها وبساق اللفظ في الخطاب ليدلّ على معنى خارج حقله الدلالي المعطى إلا أنّ ثمّة قرائن منطقية تعيد ربط الدلالة المعطاة من ظاهر الخطاب ،بالدلالة القصدية التي تستلزمها وإذا أردنا أن نحدّد النسب بين الدلالتين المنطوقة والقصدية كما بيّنها علماء الأصول في التراث العربي ، فإنّنا نجدها لا تخرج عن ثلاث نسب أو علاقات كما يأتي :

1- الدلالة المنطوقة = الدلالة القصدية ← نسبة مطابقة.

2 .الدلالة المنطوقة = الدلالة القصدية ← نسبة تضمّن.

. الدلالة المنطوقة = الدلالة القصدية ← نسبة استلزام.

إنّ الخطاب كمفهوم نسقي متميّز يجعل البنية السطحية للنسيج التعبيري تتحاور مع عمقه الدلالي تحاورا خاصّا ،ذلك أن الخطاب يملك سلطة خاصة في قول الواقع الموضوعي ، ويفرض أنماطه الذاتية وسننه الظرفية ،كما ينتقل بالدلالة من الزمن المحدود – زمن القول _ إلى الزمن اللامحدود_ زمن التأويل_ ، ثمّ إنّ نسقية الخطاب تلك هي التي تحدّد الثابت والمتحوّل في المحددات السمانتية لدلالة اللفظ ،فقد يخضع اللكسيم(*LEXEME*) المتعدّد السمات إلى توسيع في دلالته وذلك بإضافة سمات نوعية إلى حقله الدلالي ،كما قد تزاح دلالته الطارئة وذلك بحذف سمات _تشكّل خصوصية معينة _من مجموع سماته العامة في الحقل الدلالي إلا أنّ سمة واحدة على الأقل تظلّ ثابتة لا يطرأ عليها حذف أو تحويل وهي السمة النواة(*SEME NOYOT*.)وفي هذا السياق أفاض علماء الأصول الحديث حول مسألة لفظ العموم إذ تناولوه من وجهة استغراقه للدلالات التي تنضوي تحته . هل عموم اللفظ يعني عموم الدلالة ؟يقول الآمدي في هذا الشأن : «إذا كان عروض العموم للفظ حقيقة ،إنما كان لمطابقته مع اتحاده للمعاني الداخلة تحته من جهة واحدة فهذا المعنى بعينه متحقق في المعاني الكلية بالنسبة إلى جزئياتها فكان العموم من عوارضها حقيقة»9

إنّ ثمّة مسوّغات وضعها العلماء تتجاوز منطوق الخطاب إلى فحواه ،فليس العموم في الدلالة هو محمول النسق الدال شكلا على ذلك كألفاظ الاستغراق ،والأدوات الموحية بشمول الحكم والمعنى على كل العناصر الواقعة في حقلها أو ما كان في حكمها،وإنما هناك كذلك مسوّغات غير لغوية يقتضيها عرف اللغة وسننها في التعبير، وتصريف الدلالة يسميه الأصوليون "دليل الخطاب" ويعرف في حقل علم المنطق بالاستدلال الرياضي" ويعني إثبات الحكم للقضية الواقعة في تقابل مع القضية المقدَّمة ،فالقراءة التأويلية تستند إلى ابستيمية خاصّة باللغة العربية قد لا تتوافر عليها اللغات الأخرى ،لأن هذه الابستيمية مؤسَّسة على الإطار الثقافي المتميّز لأهل اللغة بموجبه يتحرك التأويل ،وكلما اغتنى هذا الإطار بالتجارب واكتسب المعرفة الجديدة ،كلما اتسع أفقه لقراءة تأويلية جديدة ،وهذا كله مفهوم للدلالة يقترب إلى حد كبير من المفهوم المعاصر الذي يرى أن فعل القراءة ومن ثمّ التأويل- لا يبدأ من المعطى اللغوي للنص ،أي لا يبدأ من المنطوق بل يبدأ _ قبل ذلك_ من الإطار الثقافي الذي يمثّل أفق القارئ الذي يتوجّه إلى قراءة النص(10)

5—مجالات التأويل ودرجاته :

عيّن العلماء في التراث العربي ،مجالات التأويل ودرجاته ،ووضعوا معايير لذلك ،فاعتبروا أن الخطاب الشرعي الدال على العموم ،تتصرف دلالته على كل الأجزاء الواقعة تحته، فإذا دلّت قرينة تصرفه إلى جزء من هذه الأجزاء، أو إلى بعضها ،بقيت دلالته تشمل الأجزاء الأخرى ، فيسهُل التعيين و قد يرتفع التأويل ،أمّا إذا تنازع اللفظ الحقيقة والمجاز ، ووجدت القرينة الصارفة للفظ الحقيقة إلى المجاز،كان التأويل ضروريا لأنّ المجاز غير متعيّن يقول عبد الله بن عباد العجلي الأصفهاني:«إنّه في صورة التخصيص انعقد اللفظ دليلا على جميع الأفراد الداخلة تحت اللفظ بحكم العموم ،فإذا خرج البعض عن الإرادة بدليل ،بقي العام دليلا على الباقي ،فلا يحتاج إلى فكر واجتهاد وهذا بخلاف المجاز لأنّه إذا خرجت الحقيقة عن الإرادة بدليل دلّ عليه ،فلا بدّ من صرف اللفظ المجاز،وليس المجاز واحدا متعيّنا ،فيحتاج إلى فكر واجتهاد فالاشتباه في فصل المجاز أكثر ،وفي فصل التخصيص أقل»11

ومن المعايير التي أجراها علماء الأصول مجرى التطبيق ،معيار يرتدّ إلى الإلمام الشامل بكل ما يدخل في دراسة لغة الخطاب الشرعي ،سواء في مستواها المعجمي الإفرادي ، أو في مستواها التركيبي التداولي ،أما المعيار الثاني فهو معيار يدرس الخطاب من خلال صحّة متنه، وسلامة بناه الدلالية والإسنادية،والمعيار الثالث هو معيار تناصي ،تتعاضد من خلاله النصوص لتزيد من ترجيح الدلالة القصدية من الخطاب،ففي النص قد توجد"مفاتيح"دلالية لكشف غوامض النص نفسه،وهي «بمثابة آلية هامة للنص لتحويل فعل القراءة إلى فعل إيجابي يساهم في إبراز دلالة النص»12

كما أبان البحث في مقصدية النص القرآني عن جملة العلاقات التي يمكن أن تنشأ حول الخطاب ،وهي بمثابة عناصر بحث متفرقة، تُفضي في الأخير إلى تحصيل وظائف الخطاب وقصدية دلالته،فهناك البحث في طبيعة لغة الخطاب من حيث الوضع لمعرفة الحقيقة والمجاز ،ثم البحث في الموضوع وعلاقته بصاحب الخطاب ،والنسق الذي صيغ به الكلام، وعلاقته بالمحيط العام الذي أُنتج فيه الخطاب13

هناك إذن في عرف الخطاب الأصولي نظامان لغويان يتقاطعان طورا ويتماهان طورا آخر،وإن الذي يمنح للغة هذا التقسيم ،هو إمكانياتها المتعددة في بقائها كنظام علامي ذهني مستقل ،أودخولها في المنظومة الاجتماعية والثقافية العامة، لتتحوّل إلى أنظمة مختلفة ،تملك كل مواصفات المؤسسة المعرفية التي تنتمي إليها ،فالعرب الجاهليون_ حين نزول القرآن الكريم_ لم يعارضوا في الحقيقة النص القرآني ،بل بالعكس أبدوا استحسانا للغته،وبديع تعبيراته...لكن عارضوا الواقع الذي أتى به وصوّره14اذن هم قبلوه كنظام علامي ذي وظيفة جمالية ، لكن رفضوه كخطاب يسعى إلى تشكيل واقع جديد.

هذا الوعي بحركية اللغة الممتدّة من النظام إلى الخطاب ، هو الذي أوحى لعلماء الأصول أن يضعوا احتياطات منهجية ،يتمّ من خلالها بيان أوجه أنماط الخطاب الشرعي ،والقرآني منه على وجه الخصوص ،وذلك لطبيعة بنائه اللغوي ،فالتأويل يكون ملازما للخطاب القرآني ،من أجل استنباط الدلالة الراجحة، في المواضع الخمسة التي حددها صاحب كتاب "الكاشف عن المحصول في علم الأصول" إذ يقول :«إن الخلل الحاصل في فهم مراد المتكلم ينبني على خمسة احتمالات:احتمال الاشتراك ،وثانيها: احتمال النقل

مفترق الطرق، لا يدري بأيّ منها يأخذ ،وأيّ دلالة يرجّح،وأيّ المعايير يعتمد، لأن المقام الخطابي يقتضي منه اشتغالا خاصا، يعبّر من خلاله عن ذاته ووجوده ،فإذا اجتمع لدى المتلقي في مقام قرائي واحد خطاب فيه ألفاظ ذات دلالات منقولة، وهي في الموضع نفسه، ذات دلالات محمولة على المجاز، فبأيّ دلالة يأخذ، وأيّ المعايير يعتمد؟ ينقل عبد الله بن عباد العجلي الأصفهاني، إجابة الأصوليين عن ذلك فيقول: "إذا وقع التعارض بين النقل والمجاز، فالمجاز أولى لوجهين: الأوّل: أنّ النقل يفتقر إلى اتفاق أهل اللسان على تغيير الوضع ،وذلك متعذّر أو متعسّر ،لما تحقق من تعذّر اتفاق طائفة على حكم لفظة واحدة تغييرا أو بقاءً، وأما المجاز فإنّه لا يفتقر إلى ذلك، بل يفتقر إلى قرينة تمنع المخاطَب من فهم الحقيقة وذلك متيسّر، فكان المجاز أظهر18.

بهذه الآليات والأدوات المتحكّمة في تحديد مواقع الفهم والتأويل ،يكون العلماء في التراث العربي قد أوضحوا أن الخطاب اللغوي يتجاوز المفهوم اللساني وإن كان يفيد منه ،وأنّه ذو طبيعة علائقية ،لا يكتفي بالمقول، وإنما يتجاوزه إلى غير المقول ،كما أنه لا يتخذ الحيثيات التي وفّرت شروط إنتاجه إلا لينتج شروطا أخرى لمقولات جديدة ، ثمّ إن الطبيعة العلائقية تشكل شبكة ابستيمية بواسطتها يتمّ توفير تلك الآليات الموصلة إلى حصر مجال الإحالة المرجعية لنسق الخطاب .

ثمّ إذا كان المخاطِب يشكّل بؤرة اهتمام محللي الخطاب في توفير أدوات الفهم الداخلية للنص،فإنّ المخاطَب يشكّل محور اهتمام مصدِّرالخطاب،لكونه(أي المخاطَب) يدخل بشكل جوهري في التأسيس النهائي لبنية الخطاب ويعمل كمعدِّل لمسار النسق في تحصيل المقصدية الخاصة المتمظهرة في تأويل مرا د المخاطِب .

وقد أكّد علماء التفسير على أهمية شروط إنتاج الخطاب وضرورة الأخذ بالحيثيات العامة التي أحاطت بعملية التواصل أو التخاطب ،ولم يؤسّس علماء الأصول في التراث العربي نظرهم في تأويل الخطاب على الراهن من منطوق النص ومفهومه ،بل ووضعوا أدوات منهجية في تحليل نسق الكلام ،وإجراء مفاضلة استشرافية لنصوص مفترضة على أساس قراءة صورية وظيفية لفحوى الدلالة في تعلقها مع النظام اللغوي في بعده الاجتماعي .

بالعرف أو الشرع ،وثالثها: احتمال المجاز،ورابعها: احتمال الإضمار، وخامسها: احتمال التخصيص»15 هذه المواضع الخمسة تشكل في مجملها موضوع التأويل عند المفسرين،ويعدّ كل موضع منها مبحثا متشعّبا، توظّف نتائجه في إمكانية تحديد مقصدية الخطاب ،الذي هو الوجه الآخر لمراد المتكلم،فالمؤلف _كما يقول ميشال فوكو_ليس هو الفرد المتحدّث الذي نطق أو كتب نصّا، بل المؤلّف كمبدأ تجميع الخطاب،كوحدة وأصل لدلالات الخطابات،وكبؤرة لتناسقها16.

إنّ مبحث الدلالة المنقولة في تحليل الخطاب في مستواه الإفرادي ،يستجمع إليه بحثا في أصل دلالة اللفظ ،وأسباب النقل أو التخصيص بالعرف الوضعي أو الشرعي ،والسياق الخطابي العام الذي تُصرَف فيه الدلالة إلى الأصل أو النقل ،فلفظ "الدابة"_على سبيل التمثيل_ كان يدلّ في وضعه الأصلي_قبل نزول القرآن الكريم_على الحيوان مطلقا ،لكن نُقلت هذه الدلالة المطلقة_مع النص القرآني_ لتشمل كل ما يدبُّ على الأرض ،ومنها الإنسان،فحصل توسيع في المجال الدلالي للّفظ،ليعود اللفظ نفسه في المنظومة الاجتماعية والثقافية الحديثة والمعاصرة للدلالة على المعنى الأصلي في الوضع الأوّل.

6- القرائن المؤوّلة :

والخطاب المفسّر يحلل النص وفق منهجية القرائن وهي تعني تفكيك الخطاب الشرعي إلى عناصره وأجزائه مع الاحتفاظ بالروابط العلائقية المشكّلة لوحدة بنيته الدلالية، فالمسكوت عنه في الخطاب_ أيّ خطاب _ هو المعنيُّ بالدلالة والقول ،تشير إلى تلك الدلالة قرائن شكلية، و/أو عرفية ،و/أو منطقية عقلية،تعين المؤوّل على تحديد مقصدية الخطاب من خلال تحديد المسكوت عنه،وموضعه،وما يدلّ عليه في سياق الخطاب، يسمي الأصوليون هذا النسق الخطابي بـ"المضمر" يقول عبد الله بن عباد العجلي الأصفهاني:»إنّ الإضمار يتوقف على مقدمات أكثر لتوقفه على ثلاث قرائن :قرينة تدلّ على الإضمار، وقرينة ثانية، تدلّ على المضمَر ،وقرينة ثالثة تدلّ على محلّ الإضمار ،فإنّه بوجود هذه القرائن يُفهم الكلام،ويُفهم المعنى على التمام ،وبعدم واحدة من هذه القرائن: لا يحصُل فهم الكلام»17 وإن اعتماد الأصوليين على القرائن ، يعمل كضابط مهم وأساسي في الحكم على حقيقة الخطاب ،وذلك في الموضع الذي تتداخل فيه أنظمة خطابية، ويقف المتلقي في